أساسيات الاقتصاد الإسلامي

إعداد

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

العناصر

العناصر..... ٢

- تقديم. ٣
- مفهوم الاقتصاد الإسلامي: ٤
- خصائص الاقتصاد الإسلامي : ٥
- أسس الاقتصاد الإسلامي:..... ٧
- عناصر النظام الاقتصادي الإسلامي..... ٩
- بنيات الاقتصاد الإسلامي:..... ١٠
- الفروق الأساسية بين الاقتصاد الاسلامي والنظم الاقتصادية الوضعية:.. ١٢
- تعـقيب: ١٧
- الخـــــلاصة. ١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

♦ - تقديم.

يعتبر الاقتصاد الإسلامي من أهم قضايا هذا العصر، ولقد ثار الجدل حوله بين أنصار ومعارضين ، فمن الكُتَّاب من يقول : ليس هناك ما يسمى " بالاقتصاد الإسلامي"، فالاقتصاد علم محايد ليس له علاقة بالدين أو بالثقافة أن بتقاليد وقيم المجتمع، ومنهم من يرى أن الاقتصاد " علم اجتماعي يتأثر بثقافة وأيديولوجية وقيم ومثل المجتمع، فهناك النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يبرز الأفكار الرأسمالية وهناك النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي يبرز الأفكار الاشتراكية، وكذلك يوجد النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يبرز المفاهيم والمبادئ والأسس الإسلامية، والأخير هو مناط هذه الدراسة بصفه خاصة.

وتختص هذه الدراسة بتناول مفهوم الاقتصاد الإسلامي ومعالجة وخصائصه وأسسه وعناصره وبنياته الأساسية، ويختص الجزء الأخير ببيان أهم الفروق الاساسية بينه وبين النظم الاقتصادية الوضعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

♦ مفهوم الاقتصاد الإسلامي:

يتمثل الاقتصاد الإسلامي في مجموعة الأسس الأساسية الكلية المستنبطة من مصادر الفقه الإسلامي والتي تحكم المعاملات الاقتصادية المختلفة في ظل نظام شامل ومتكامل مع الأنظمة الإسلامية الأخرى بهدف تسيير النشاط الاقتصادي لإشباع الحاجات المادية والروحانية للبشرية بما يحقق لها الحياة الكريمة الطيبة في الدنيا والفوز برضاء الله في الآخرة.

ويتضمن هذا المفهوم أهم الاقتصاد الإسلامي وهي:

١- يحكم النشاط الاقتصادي في الإسلام مجموعة من القواعد والمبادئ الأساسية المستنبطة من القرآن والسنة واجتهاد فقهاء الإسلام الثقات المحققين.

٢- يعتبر النظام الإسلامي جزءا من النظام الإسلامي ، هو نظام فرعى من نظام كبير ، ويلزم أن يكون هناك تكاملاً بينه وبين النظم الاسلامية الفرعية الأخرى وفقا الشمولية الاسلام.

٣- يكون نطاق الاقتصاد الإسلامي في المعاملات الاقتصادية ذات العلاقة باستغلال ما سخر الله للبشرية من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وغيرها لعمارة الأرض وعبادة الله.

٤- يهدف الاقتصاد الإسلامي إلى إشباع الحاجات المادية المعنوية للبشرية وفقا للقواعد والمبادئ الإسلامية في إطار متوازن من أجل الحياة الكريمة الطيبة في الدنيا والفوز برضوان الله في الآخرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

♦ - خصائص الاقتصاد الإسلامي :

في ضوء المفهوم السابق، وفي ضوء الدراسات والأبحاث التى تمت في هذا المجال، استنبط كتاب الاقتصاد الإسلامي أهم خصائصه المميزة والتى توضح ذاتيته الفريدة ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

١- أهمية القيم الإيمانية المتمثلة في الإيمان العميق والصادق بأن الله هو المالك الحقيقى لكافة مستلزمات النشاط الاقتصادي وأنه سبحانه وتعالى سوف يحاسب كل انسان عن عمله ومعاملاته بصفة عامة، وعن ماله من أين أكتسبه وفيما أنفقه.

٢- التزام كل من يمارس أي نشاط اقتصادى بمجموعة من القيم الأخلاقية السامية التى تضبط سلوكه في المعاملات .

٣- المزج بين الاشباع المادى والروحى للإنسان في إطار متوازن لما يحقق حاجة الجسد والقلب معا.

٤- التوازن بين ومصلحة الفرد ومصلحة الجماعة في إطار متكامل لا قرار العدالة وتحقيق المصلحة الاجتماعية .

٥- تنوع ملكية عوامل الإنتاج بين الملكية الخاصة والعامة بما يحقق المصلحة الفردية والجماعية والعامة.

٦- شمولية الاقتصاد الإسلامي لكل نواحي النشاط الاقتصادي وتكامله مع النظم الاسلامية الفرعية الأخرى.

٧- يحكم المعاملات الاقتصادية منظومة من الأحكام والمبادئ الشرعية المستنبطة من القواعد الفقهية والتى تمثل المرجعية الاسلامية للحكم على المعاملات المشروعة والمنهى عنها شرعيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- ثبات القواعد والمبادئ الأساسية التى تحكم النشاط الاقتصادي الإسلامي، أما المسائل الفرعية التفصيلية والإجراءات والأساليب فهى مرنة تتغير في ضوء المتغيرات في الظروف المحيطة، والأخيرة من اجتهاد فقهاء الإسلام المخلصين المحققين في كل عصر.

٩- هناك بواعث ودوافع للمتعاملين بالالتزام بالأحكام والمبادئ الشرعية مبعثها التربية الإسلامية .

١٠- عالمية الاقتصاد الإسلامي، لأنه يتفق مع الفطرة الإنسانية التى فطر الله الناس جمعيا عليها، فلا يصطدم بعقل رشيد ولا بغريزة تحكمه ولا بعلم نافع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

♦ - أسس الاقتصاد الإسلامي:

نقصد بالأسس أنها مجموعة الأحكام والمبادئ المستنبطة من القواعد الفقهية الكلية ذات العلاقة بالمعاملات الاقتصادية، وتتسم هذه الأسس بالثبات، والصلاحية للتطبيق في كل زمان ومكان، وتعتبر المرجعية الإسلامية للنظام الاقتصادي الإسلامي.

ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

١- عدم الفصل بين العبادات والمعاملات عن ممارسة النشاط الاقتصادي والتي تعتبر المعاملات عبادة متى كانت وفقا لشرع الله ، والحافز والباعث على ذلك مرضاة الله عز وجل ، وتحقيق البركة في الأرزاق، ومن أهم هذه القيم التعبدية ذات الأثر الاقتصادي : التقوى والخشية من الله في كل المعاملات، والإخلاص في العمل والتعامل،والإيمان بأن الرزق من عند الله سبحانه وتعالى وعلى الإنسان أن يأخذ بالأسباب الذاتية التى تضبط السلوك ، والإيمان بالمحاسبة الأخروية أمام الله.

٢- تحقيق مقاصة الشريعة الاسلامية من ممارسة المعاملات الاقتصادية، وهى : حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ العرض، وحفظ المال، وتحريم أي معاملة تؤدى إلى الاضرار بهذه المقاصد.

٣- فريضة الزكاة، التي هي الركن الثالث من الإسلام وركن من أركان النظام الاقتصادي الإسلامي، ويقوم عليها النظام المالي الإسلامي، وهي من أهم أدوات تنمية المال واعمار الأرض.

٤- حماية المال وتنميته وفق الضوابط والصيغ المشروعة، ولا يجوز الاعتداء على أموال الناس ولا تؤخذ منهم إلا بالحق في ضوء الضوابط الشرعية وأساس ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ **كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله** ﴾ (رواه مسلم).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- إن الله قد خلق من الأرزاق ما يكفل حياة كريمة للمخلوقات وعلى الإنسان أن يسعى في الحصول على الرزق الطيب، طبقا للأولويات الإسلامية، وهي: الضروريات والحاجيات ، والادخار لوقت الحاجة.

٦- إن العمل الصالح المتقن وسيلة الكسب المادى وغايته التقوية على عبادة الله فالمادة وسيلة لبناء الجسد والعبادة لتغذية الروح، ويلزم على الفرد أن يوازن بينهما بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر.

٧- إن المعاملات الاقتصادية هى علاقات تعاقدية تخضع لشروط العقد وأحكامه بصفة عامة والبيوع بصفة خاصة ، ومن ثم يجب توثيقها بالكتابة والتسجيل أو غيرهما ولقد أشار الى ذلك القرآن الكريم بقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوه) (البقرة : ٢٨٢).

٨- حماية الملكية الفردية المكونة بالحق والمقيدة بعدم الاعتداء على حقوق الآخرين وأدائها لحقوق المجتمع والغير بالقسط وهي أساس التملك، ويجوز أن يكون بجانبها الملكية العامة والملكية التعاونية ليقوما بدورهما في التنمية الشاملة في المجالات التى يحجم عنها الأفراد.

٩- عدم الفصل بين الأخلاق والمعاملات الاقتصادية وأول قيمة أخلاقية في مجال المعاملات الاقتصادية هي الحلال.

وتمثل الأسس السابقة الثوابت المستقرة، وعلى الفقهاء الاجتهاد في مجال الفروع والأساليب وإجراءات التطبيق بما يلائم ظروف كل زمان ومكان، وهذا ما يعطى الاقتصاد الإسلامي سمة الثبات والمرونة والصلاحية للتطبيق في كل زمان ومكان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

♦ - عناصر النظام الاقتصادي الإسلامي.

يرتبط الاقتصاد الإسلامي بالإنسان والتي جاءت الشريعة الإسلامية لتحفظ له حقوقه المشرعة وهى حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال ، ويجب على الإنسان أن يضرب في الأرض مستغلا ما سخره الله عز وجل من موارد ليحصل على ما قدره الله له من رزق ليحيى حياة طيبة كما يجب عليه القوامة والوسطية في الانفاق، واستثمار ما يفيض منه للمستقبل وهذا ما يطلق عليه الاستثمار للأجيال القادمة ولقد صور رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المعاملات في الحديث التالي: ﴿ رحم الله امرئ اكتسب طيبا، وأنفق قصدا، وقدم فضلا اليوم فقره وحاجته﴾ (أورده الهندى عن ابن النجار، باب كنز العمال جـ٤، صفحة ٦)، ولقدا استنبط فقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي من هذا الحديث هيكل عناصر النظام الاقتصادي الإسلامي على النحو التالى:

- عنصر العمل والإنتاج للحصول على الكسب الحلال الطيب . (الإنتاج)
- عنصر الاستهلاك والإنفاق على شئون الحياة. (الاستهلاك)
- عنصر الادخار والاستثمار لنوائب الدهر وللمستقبل. (الاستثمار)
- عنصر ملكية عوامل الانتاج. (الملكية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

♦ - بنيات الاقتصاد الإسلامي:

يتكون هيكل النظام الاقتصادي الإسلامي من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والمالية والمدنية والحكومية والتعاونية ويحكمها مجموعة من الأسس والقواعد وتعمل طبقا لسلسلة من الإجراءات، من أهمها ما يلي:

١- **المؤسسات الاقتصادية**: وتتمثل في الوحدات الإنتاجية والخدمية أكانت في شكل وحدات فردية أم شركات أو تعاونيات ، وسواء أكانت قطاع خاص أم عام، ويجب تشجيع القطاع الخاص وتحفيز الأفراد على العمل والإنتاج والتملك في ضوء ضوابط حماية حقوق الآخرين وحقوق المجتمع.

٢- **المؤسسات المالية**: وتتمثل في المصاريف ومؤسسات التأمين وشركات الاستثمار وتوظيف الأموال، ونرى ضرورة أن تتعامل هذه المؤسسات على أساس ونظام وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي وليس على أساس الربا وأن تجعل تعاملها في الطيبات وتجنب الخبائث وطبقا للأولويات الاسلامية.

٣- **مؤسسات المجتمع المدنى ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي**: مثل الجمعيات التعاونية الاقتصادية والجمعيات الاجتماعية التى بعض الأنشطة الاقتصادية، والمؤسسات الخيرية مثل الوقف والصدقات وما في حكم ذلك، ويجب أن تنضبط معاملات هذه المؤسسات نبض الاقتصاد الإسلامي السابق بيانها.

٤- **الأسواق** : مع التطورات الحديثة في وسائل التبادل أصبح يقصد بالسوق أنه الوسيلة التي يتم بها تبادل وتداول السلع والخدمات بين البائعين والمشترين بثمن يتراضون عليه تحكمه ظروف العرض والطلب، ويجب أن يتوافر في هذه السوق مجموعة من الشروط، ويحكمه مجموعة من الضوابط الشرعية التى تحميه من الغش والغرر والجهالة والتدليس والاحتكار والربا وكافة صور أكل أموال الناس بالباطل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- **السلطات الاقتصادية**: وتتمثل في الوحدات الاقتصادية الحكومية التى تحفظ وتراقب شئون المجتمع الاقتصادية مثل: أجهزة التوجيه الاقتصادي وأجهزة الرقابة على المال والنقد والأسواق وبيت المال والمصرف المركزى والغرف التجارية وغير ذلك، ويجب أن تلتزم هذه السلطات الاقتصادية فيما تصدره من قوانين وسياسات بالشريعة الإسلامية.

٦- **السلطات التشريعية**: وتتمثل في المجالس النيابية التشريعية التى تتولى وضع القوانين والتشـريعات التى تحكم النشـاط الاقتصـادي وتنظم الملكية والحقوق في الأموال وتتولى الحكم في المنازعات التجارية ، ويجب ضرورة تنقية القوانين التجارية المالية وما في حكمها مما يتعارض مع قواعد الشـريعة الاسلامية، ولاسيما المعاملات الربوية والتعامل في السلع والخدمات المحرمة شرعا.

٧- **المؤسـسـات التعليمية الاقتصادية**: وتتمثل في المدارس والمعاهد والكليات التجارية والتى تهتم بتخريج العنصـر البشـرى الذي يعمل في النيات السـابقة ويجب اعادة النظر فيما يدرس في هذه المؤسـسـات التعليمية وتنقيتها من الموضـوعات التى تتعارض مع المفاهيم والأسس الاسلامية والاهتمام بموضوعات المال والتجارة والاقتصاد الاسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

♦- الفروق الأساسية بين الاقتصاد الاسلامي والنظم الاقتصادية الوضعية:

للاقتصـاد الإسـلامي ذاتيته المميزة والخاصـة، والتى تختلف في كثير من الجوانب عن النظم الاقتصادية الوضعية سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية، وأنه من أفدح الأخطاء من يظن جهلا أو تجاهلا أن النظام الاقتصادي الإسلامي يأخذ بالمنهج الاشتراكي أو بالمنهج الرأسـمالي، فشتان بين نظام اقتصادي يقوم على أسس مستنبطة من شرع الله الذي يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير وبين نظم اقتصـادية تقوم على أسـس من وضـع البشر المخلوق الذي يخطئ ويصيب.

وهناك من فقهاء الاقتصاد الإسلامي من يرون أنه لا يجوز المقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي وبين النظم الاقتصادية الوضعية لأنه لا وجه للمقارنة على الإطلاق بين شرع الله وشرع من وضع البشر، ولديهم الأدلة الكثيرة على رأيهم، وهناك من فقهاء الاقتصاد الإسلامي من يرون أن ذلك بقصد إبراز عظمة النظام الاقتصادي الإسلامي وبيان الفروق بينه وبين النظم الاقتصادية الوضعية لكى يزداد المسلمون إيمانا مع إيمانهم بأن الإسلام نظام شامل لجميع نواحي الحياة وأن فيه اقتصاد وإدارة وحكم وسياسة، وليس من المنطق أن نقترض من الشرق والغرب وخزائن المسلمين مليئة بالذخائر العلمية والعملية.

والرأي الصواب أنه بالنسبة للفظ "المقارنة" أن المقارنة تكون بين مثلين، ولأن الشريعة الإسلامية شريعة إلهية ذات خصائص لا تتوفر لأي منهج بشري فإن استخدام لفظ المقارنة غير دقيق، والأصح استخدام لفظ "المقابلة" لأنها تستخدم بين مختلفين. ومن هنا يمكن مقابلة النظام الاقتصادي الإسلامي بالنظم الاقتصادية التقليدية لبيان الفروق بينه ونبين هذه النظم. يقول الله عز وجـل:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي القَوْمَ الظَّالِمِينَ) (التوبة: ١٠٩)، ويقول عز وجل (وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ (١٩) وَلاَ الظُّلُمَاتُ وَلاَ النُّورُ (٢٠) وَلاَ الظِّلُّ وَلاَ الحَرُورُ (٢١)) (فاطر : ١٩-٢١).

لذلك رأينا في هذه الصفحات التالية أن نورد أهم الفروق الجوهرية بين الاقتصادي الإسلامي والنظم الاقتصادية الوضعية، حتى لا يظن البعض أن الاقتصاد هو الاقتصاد وأنه لا فرق بين النظم الاقتصادية المختلفة، وهي كما يلي:

أولا : الفروق من حيث الأهداف والمقاصد.

يتمثل مقصد النظام الاقتصادي الإسلامي في إشباع الحاجات الأصلية للإنسان وتوفي حد الكفاية الكريم ليحي الناس حياة طيبة رغدة وليعينهم على تعمير الأرض وعبادة الله عز وجل، وبذلك فهو يهدف إلى تحقيق الإشباع المادي والروحي للإنسان، وأساس ذلك قول الله عز وجل☹ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ) (هود:٦١)، وقوله كذلك: (وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ) (الذاريات: ٥٦)

أما مقاصد النظم الاقتصادية الوضعية هي تحقيق أقصى إشباع مادي ممكن وتكوين الثروات، بدون اعتبار إلي الإشباع الروحي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : الفروق من حيث القيم والأخلاق.

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على منهج إيمانى أخلاقي مبعثه تحقيق رضا الله عز وجل وعبادته والإيمان بأن العمل (ومنه المعاملات الاقتصادية) عبادة، وأساس ذلك قول الله عز وجل: ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالاً طَيِّباً وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ (النحل:١١٤)، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ﴿**طلب الحلال فريضة بعد الفريضة**﴾ (رواه الطبراني عن ابن عباس).

أما النظم الاقتصادية الوضعية فهي تقوم على منهج الفصل بين الدين وحلبة الحياة، فلا دخل للعقيدة والأخلاق بالاقتصاد، ومن المفاهيم التى يلزمون بها أنفسهم:" الدين لله والوطن للجميع"، دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله " كما يقولون " الغاية تبرر الوسيلة"، هذه المفاهيم وغيرها مرفوضة تماما في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

ثالثاً: الفروق من حيث المرجعية والمصادر.

يضبط النظام الاقتصادي الإسلامي مجموعة من الاحكام والمبادئ (الأصول أو الأسس) المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية : القرآن والسنة واجتهاد الفقهاء ونحو ذلك ....، كما أنه لا يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية بل يعمل على تحقيقها وهي حفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال، وتتسم أسس وضوابط الاقتصاد الإسلامي بالثبات والعالمية والواقعية، تأتي المرونة في التفاصيل والإجراءات والأساليب والأدوات والوسائل.

بينما يحكم النظم الاقتصادية الوضعية مجموعة من المبادئ والأسس من استنباط واستقراء البشر الذي يصيب ويخطئ، كما تتأثر هذه المبادئ بالأيد ولوجيه التي تنتهجها الحكومات سواء أكانت حرة برجوازية أو شيوعية أو اشتراكية أو تعاونية، وعلى ذلك فهي غير ثابته أو مستقرة، بل دائمة التغيير والتبديل، وتتصف كذلك بالتضاد والنقص والانقراض، كما تتأثر بالتغيرات الدائمة في الظروف المحيطة، وذلك لأن واضعوها ينقصهم المعرفة الكاملة باحتياجات البشرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً : الفروق من حيث الأساليب والوسائل.

يستخدم فقهاء ومطبقوا أسس الاقتصاد الإسلامي مجموعة من الأساليب والوسائل التي تحقق المقاصد والغايات شريطة أن تكون مشروعة ، وعليه أن يأخذوا بأحدث أساليب التقنية الحديثة، فالحكمة ضالة المسلم، أينما وجدها فهو أحق الناس بها ويحكم ذلك القاعدة الشرعية: مشروعية الغاية ومشروعية الوسيلة.

وأحيانا نجد تشابها بين بعض الأساليب والوسائل الاقتصادية التي تستخدم في النظم الاقتصادية الإسلامية والرأسمالية والاشتراكية، لأن ذلك من الأمور التجريدية.

والفارق الأساسي في هذا الأمر هو أن الإسلام يركز على مشروعية الغاية ومشروعية الأساليب والوسائل، بينما لا يعتد بذلك في النظم الاقتصادية الوضعية.

خامساً: الفروق من حيث الفرائض والواجبات.

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من الفرائض المالية منها فريضة الزكاة والميراث وفقا لحدود الله ، وكذلك على مجموعة من الواجبات والمندبات مثل بعض الصدقات والكفارات والنذور والوقف والوصايا... وما في حكم ذلك، كما يوجد نظام التكافل لتحقيق التنمية والضمان الاجتماعي.

بينما تختلف هذه الفرائض في النظام الاشتراكي عنه في النظام الرأسمالي وكلاهما يختلف من مكان إلى مكان ، فعلى سبيل المثال تأخذ هذه النظم الوضعية بنظام الفائدة نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة وهذه الأمور تسبب خللا في المعاملات الاقتصادية، وتقود إلى تكدس الأموال في يد حفنة من الناس ليسيطروا على مقادير الآخرين ولقد انتقدت هذه النظم في الوقت المعاصر انتقاداً شديداً من بعض علماء وكتاب النظر الاقتصادية الوضعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: الفروق من حيث ضوابط ونظام السوق.

يعمل النظام الاقتصـادي الإسـلامي في ظل سـوق حرة طاهرة نظيفة خالية تماما من الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والغش والاحتكار والاسـتغلال والمنابذة وكل صـور البيوع التى تؤدي إلي أكل أموال الناس بالباطل، ويضبط التزام المتعاملين بذلك من الوازع الدينى والنفسى، والرقـابـة الاجتماعيـة والرقابة الحكومية، ويجوز للدولة التدخل في السـوق إذا ما حدث خلل يترتب عليه ضرراً للأفراد وللمجتمع.

بينما يعمل النظام الاقتصادي الاشتراكي في ظل سوق مخططة من حيث تكاليف الإنتاج التي تحدد عرض المنتجات، ومن حيث الأسـعار، فلا توجد فردية للإنتاج أو التسعير... ونحو ذلك، وفي هذا قتل للحوافز البشرية على الإبداع والابتكار.

بينما يعمل النظام الاقتصـادي الرأسـمالي في ظل سـوق حرة مطلقة بدون ضـوابط عقدية وأخلاقية وإنسـانية، مما يؤدي في معظم الأحيان إلي تكوين التكتلات والاحتكارات والاستغلال، وهـذا هو الواقع في الـدول الرأسـماليـة الآن والتي بـدأت أخيرا بتـدخل الدولة للحد من تلك التكتلات والاحتكارات.

سابعاً: الفروق من حيث الملكية.

الأصـل في النظام الإسـلامي المحافظة على الملكية الخاصـة، وتكون مسـئولية الدولة حمايتها وتهيئة امناخ للنماء والتطوير، ويلتزم الأفراد بسداد ما عليهم من حقوق على هذه الملكية مثل الزكـاة والصـدقـات والجزية والخراج ...وكذلك من حق الدولة أن تفرض على أموال الأغنياء (ضرائب) في حالة الضرـورة إذا لم تكف الإيرادات، كما توجد الملكية العامة بضـوابط ولتحقيق مقـاصـد معينـة لا يمكن للقطاع الخاص الوفاء بها، مثل المنافع العامة كما لا يجوز للدولة أن تأخذ ملك إنسان لمنعة عامة عند الضرورة مع أداء التعويض العدل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في ظل النظام الرأسمالي الاقتصادي فإن الأصل الملكية الخاصة وتكوم الملكية العامة في أضيق الحدود وتتمثل حقوق الدولة على أساس الملكية الخاصة في الضرائب والرسوم المختلفة والتي عادة ما تكون مرتفعة والمفهوم السائد للحرية المطلقة في أداء الأنشطة الاقتصادية هو: "دعه يعمل، دعه يمر" وفي ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي فإن الأصل هو الملكية العامة لعوامل الإنتاج في ظل إطار مخطط تخطيطا مركزيا، وعادة ما تكون الضرائب قليلة ومنخفضة، ويؤدي إلغاء الملكية الخاصة أو تحديدها إلى الفتور في العمل والإنتاج وقتل الحافز الذاتى. مما يعني أن الملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي في وضع وسط ومعتدل ومنضبط بين النظامين الآخرين.

♦ - تعقيب:

يتضح من التحليل السابق أن هناك فروقاً جوهرية أساسية بين النظام الاقتصادي الإسلامي وبين النظم الاقتصادية الوضعية سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية أو مختلطة، وأنه خطأ ما يقال أن الاقتصاد هو الاقتصاد، وأنه لا فرق بين الاقتصاد الإسلامي وبين الاقتصاد الوضعي، أو وصف الاقتصاد الإسلامي بالرأسمالية أو الاشتراكية.

وعندما تطبق مفاهيم وأسس وضوابط الاقتصاد الإسلامي في مجتمع إسلامي سوف تتحقق الحياة الرغدة الكريمة للناس، وتكون مسئولية الدولة هي تفوير حد الكفاية لكل فرد بصرف النظر عن دينه وفكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

♦ - الخـــــــلاصة.

تناولنا في هذه الدراسة أساسيات الاقتصاد الإسلامي كفكر يقوم على مجموعة من الأسـس وله عناصره وبنياته، وأبرزنا أهم الفروق الرئيسـة بينه وبين المناهج الاقتصـادية الوضعية وخلصنا إلى مجموعة من الثوابت من أهمها ما يلي:

- الطبيعة المميزة للاقتصاد الإسلامي أنه يرتكن إلى أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة، وفقه المعاملات بصفة خاصة.

- من مقاصـد الاقتصـاد الاسـلامي أنه يساهم في تحقيق أقصى اشباع ممكن لحاجات الإنسان الروحية والمادية ليعينه على عمارة الأرض وعبادة الله عز وجل، فلا يفصل بين العبادات والمعاملات.

- أنه يقوم على منظومة من المعالم والثوابت (الأسس) ذات المرجعية الإسلامية من أهما أنه لا يفصـل بين القيم الإيمانية والأخلاقية وبين المعاملات الاقتصـادية، وأنه يحترم الملكية الخاصـة بضـوابط شرعية، وأنه يوازن بين مصـلحة الفرد ومصـلحة الجماعة، ويعمل في ظل سوق حرة خالية من الاحتكار والكذب والغش والجهالة والتدليس والربا والمقامرة وكافة صور أكل أموال الناس بالباطل.

- يعمل الاقتصـاد الإسـلامي وفقا لآلية تجمع بين الأصـالة والمعاصرة وبين الثبات والمرونة، قادر على اسـتيعاب مجريات العصر في إطار المعايير والضوابط الشرعية، ولهذا فإنه صالح للتطبيق في كل زمان ومكان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com